قضايا التحريض على العرب التي نشرت في وسائل إعلام عبرية

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

تابعت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) على مدار سنوات طويلة ملفات وقضايا التحريض الإسرائيلي على الفلسطينيين العرب التي نشرت في وسائل إعلام عبرية مختلفة والتي هدفها التحريض والتشجيع على العنف والعنصرية وزرع الكراهية والعداوة تجاه الآخرين.

عام 2008: ميزان تقدم شكوى ضد رئيس اللجنة المعينة في باقة الغربية/جت لتصريحاته العنصرية ضد الأهالي

تابعت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، ملف قضية التصريحات العنصرية لرئيس اللجنة المعينة في باقة الغربية/جت التي أثارت السخط والغضب لدى الأهالي لما فيها من مسّ بالمشاعر الدينية والمخالفات في قانون الجنايات.

في عام 2008، شهدت مدينة باقة الغربية وبلدة جت، في منطقة المثلث حالة من السخط والاستياء في أعقاب التصريحات التي نسبت إلى رئيس اللجنة المعين من قبل وزارة الداخلية لإدارة شؤون المدينة (في ذاك الوقت)، يتسحاك فالد قوله: **"ماذا يفيد صيامكم وأنتم وقت الإفطار تأكلون بشره ونهم كالخنازير".**

وقد جاءت تصريحات يتسحاك فالد العنصرية خلال اجتماع له، مع لجنة أولياء أمور الطلاب في المدرسة الإعدادية "ب" في مدينة باقة الغربية، بهدف التباحث في الإضراب الذي تشهده المدرسة بسبب عدم صلاحية بناية المدرسة والنواقص التي تشكل خطرًا على سلامة الطلاب في المدينة.

وقد جاءت أيضًا تصريحات فالد العنصرية هذه ردًا على توجه عدد من أولياء الأمور له بأن يسارع في إنهاء الاجتماع كي يتمكنوا من العودة إلى البيوت من أجل تناول الإفطار، وأن أحد المتواجدين طالب من رئيس اللجنة المعينة ممازحا إيّاه أن يصوم رمضان كي يخفف وزنه، فما كان من فالد سوى أن رد عليه قائلًا: "ماذا يفيد صيامكم وأنتم وقت الإفطار تأكلون بشره ونهم كالخنازير".

وفي سياق ذلك، نظمت اللجنة الشعبية في مدينة باقة الغربية – جت، مظاهرة احتجاجية ضد تصريحات العنصرية المنسوبة لرئيس اللجنة المعين في المدينة، يتسحاك فالد، والتي وصف فيها جمهور الصائمين بأبشع الأوصاف وبكلمات نابية مقززة.

وانطلقت مسيرات من جميع المساجد بعد انتهاء صلاة الجمعة، والتقت جميعها في الساحة المركزية على الشارع الرئيسي حيث شارك فيها جمهور غفير من أهالي المدينة وشخصيات من خارجها أيضًا، وممثلون عن القوى السياسية المختلفة مطالبين بإقالة فالد.

كما وأصدرت لجنة أولياء أمور الطلاب في المدينة، قرارها النهائي بشأن تعطيل الدراسة ليوم احتجاجا على تصريحات فالد، ليشمل الإضراب بعدها كافة المؤسسات والمرافق من ساعات الصباح وحتى الساعة الثانية ظهرًا.

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، من جهتها طالبت المستشار القضائي للدولة ميني مزوز بالتحقيق في قضية التفوهات التي أطلقها رئيس اللجنة المعينة في باقة/جت ضد الصائمين، بهدف عدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق القانون ومعاقبة صاحب مثل هذه التصريحات العنصرية السافرة.

وقد شدد محامو مؤسسة ميزان في رسالتهم على أن مثل هذه التصريحات العنصرية –إضافة إلى كونها تجاوزًا صارخًا لأدنى القيم والمعايير الأخلاقية- تشكل خرقًا للقانون بكونها تحريضًا على العنصرية ومسًا بالمشاعر الدينية وهي مخالفات في قانون الجنايات كما ويعتبر هذا التصريح تحقيرًا لجمهور المسلمين على أساس قومي وديني عنصري وهو مخالفة جنائية بحسب البند الرابع من قانون التشهير.

وبناء على ما ذكر، طالبت مؤسسة ميزان المستشار القضائي بممارسة صلاحياته القانونية وفتح تحقيق جنائي ضد يتسحاك فالد، وأن يتم تقديم لائحة اتهام بعد التأكد من صحة هذه الادعاءات.

في سياق ذلك، اعتبرت مؤسسة ميزان أنّ هذه القضية تشكل امتحانًا لصدق تصريحات المستشار القانوني في الكيل بمعيار واحد بما يتعلق بقضايا التحريض حيث أنه في السابق كانت قد أثيرت قضايا عدة بخصوص التحريض ضد العرب لم يقم المستشار القانوني باتخاذ أية إجراءات بشأنها.

وفي 2008/10/5، صادق مكتب المستشار القضائي للحكومة على استلامه الشكوى التي قدمتها له مؤسسة ميزان سابقا والتي طالبت فيها المستشار القضائي بفتح تحقيق في التفوهات العنصرية التي أطلقها رئيس اللجنة المعينة لمدينة باقة/جت، وأقرّ المستشار القضائي للحكومة الشكوى ضد يتسحاك فالد وقام بتحويل الملف إلى نائب المدعي العام للتحقيق فيها.

محامو الميزان اعتبروا هذه الخطوة خطوة ايجابية أولى بهذا الخصوص وثمرة التحرك الفعلي واتخاذ الإجراءات القانونية وعدم الاكتفاء بتصريحات الإدانة والاستنكار.

2009/4/11: ميزان تطالب بالتحقيق في قضية ملابس الجنود العنصرية وتقديمهم للمحاكمة

بعثت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، برسالة إلى وزير الأمن والقائد العام للجيش الإسرائيلي تطالبهما بالتحقيق في قضية ملابس الجنود العنصرية وتقديمهم للمحاكمة.

وقد أبرق المحامي عمر خمايسي من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان إلى وزير الأمن إيهود باراك والقائد العام للجيش اللواء غابي أشكنازي يطالبهم فيها بالتحقيق الفوري في قضية الملابس ذات الرسوم العنصرية التي يرتديها جنود في الجيش الإسرائيلي والتي كشف عنها مؤخرًا، كما طالب بتقديم أولئك الجنود وكل من تورط في نفس القضية إلى المحاكمة.

وقد أوردت الرسالة اقتباسات من شهادات الجنود أنفسهم التي كانت قد نشرت في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، والتي تظهر جانبًا مما كُتب على جزء من الألبسة التي يرتديها أفراد من كتائب النخبة والقناصة في الجيش الإسرائيلي. وشددت الرسالة على أبرز هذه الكتابات وأكثرها عنصرية وإرهابية، مثل صورة المرأة الفلسطينية الحامل وقد صوبت إليها بندقية قنص وكتب تحت الصورة "طلقة واحدة وقتيلان"، إضافة إلى صورة الطفل الفلسطيني التي كتب تحتها "كلما كان أصغر كلما كان أصعب" (أصعب للاستهداف). وذكرت الرسالة أيضا صورة المساجد المحروقة والأمهات الفلسطينيات اللائي يبكين على قبور أبنائهن، وصور أخرى مقززة يخجل من ذكرها.

البيضاء: "كلما كان أصغر، كلما كان استهدافه أصعب"

الزرقاء: "قسم القناصة -طلقة واحدة وقتيلان"

דוגמאות שהזמינו חיילים מגדוד 13 בגולני (למעלה), בוגרי "צוות כרמון" של קורס צלפי סיירות (מימין) וצלפי חי"ר (משמאל)

فيما تبدو رسوم أخرى وكأنها تؤكد على سلوك محظور رسميا مثل "تأكيد القتل"، أي إطلاق النار على رأس عدو لا تبدو عليه مظاهر الحياة للتأكد من موته"، أو إحداث أضرار بأماكن دينية، أو إيذاء أشخاص لا يحملون السلاح. على القميص الأحمر أدناه كتب: "لن نهدأ حتى نتأكد من القتل".

חולצות שהודפסו בהזמנת חיילי צה"ל.
מימין מחלקת צלפים מגדוד שקד בגולני, חיילים מגדוד חרוב בחטיבת כפיר

חולצות שהודפסו בהזמנת חיילי צה"ל
מימין : מחלקת החבלה "טורפי הלילה" של גדוד 13 בגולני, בוגרי קורס צלפים

القميص الأحمر: صورة مسجد مدمر تتصاعد منه ألسنة النيران وفوقه مكتوب "فقط الله يغفر"

צילום: ניר כפרי

דוגמה שהזמינו חיילים בחטיבת גבעתי בסוף 2008.
הכתובת נפסלה בעבר להדפסה על חולצה של יחידת
חי"ר אחרת

القميص الأسود: يرتدي هذه القمصان بعض أفراد الجيش لدى انتهائهم من دورات تدريبية أو خلال التدريب

وقد جاء في رسالة مؤسسة ميزان أن هذه الرسوم تعكس الروح السائدة في نفوس الجنود الإسرائيليين وما يعتمل في قلوبهم. وطالبت ميزان بالرسالة بتطويق هذه الظاهرة الخطيرة التي تشجع على قتل المدنيين الأبرياء والأطفال والنساء، ومحاكمة الجنود المتورطين فيها، وإيجاد حل جذري لهذه النزعة العنصرية اللاإنسانية التي بدأت تتكشف شيئًا فشيئًا.

في السياق ذاته، وجهت مؤسسة ميزان رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة يطالبه فيها بفتح تحقيق ضد صاحب ومدير مصنع "أديب" في تل أبيب الذي يقوم بطباعة هذه الملابس وترويجها، وذلك بتهمة نشر العنصرية والكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين والدعوة إلى قتلهم بدم بارد.

وقد عقب المحامي عمر خمايسي بالقول: لا نستغرب حدوث الجرائم الوحشية التي ارتكبت في الحرب الأخيرة على غزة حين نكتشف مثل هذه التصرفات والدوافع التي تحرك الجنود الإسرائيليين. وبالتالي فإن الدعوة لمحاكمة قادة الجيش الإسرائيلي بصفتهم مجرمي حرب هي دعوة لها ما يبررها فعلًا، خاصة في ظل شهادات الجنود الإسرائيليين أنفسهم على ما اقترفوه من مجازر تشيب لها الولدان.

2011/12/9: مؤسسة ميزان تطالب بمحاكمة فورية للحاخامات العنصريين ووقف الانفلات العنصري ضد العرب

تابعت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان التصعيد الخطير الذي ظهر في تعامل قطاع واسع من الوسط اليهودي، مع العرب سكان هذه البلاد الأصليين. فبعد أن أطلق حاخامات صفد فتواهم العنصرية التي تنص على حرمة تأجير الشقق للطلاب العرب الدارسين في كلية صفد، تبعهم حشدٌ من الحاخامات الذين سقطت الأقنعة عن وجوههم ولم يستحوا أن يحرضوا هم أيضًا ضد العرب ويوقعوا على فتوى كهانية تأمر بعدم تأجيرهم أو بيعهم البيوت أو الأراضي.

وقالت مؤسسة ميزان في بيان صادر عنها بهذا الخصوص: إننا نلاحظ هذا الارتفاع السريع والخطير للنبرة التحريضية التي بات يتم التعامل بها مع السكان العرب ليس من قبل السلطات الرسمية فحسب، بل أيضًا من قبل المواطنين اليهود وقادتهم السياسيين والدينيين على حد سواء. وعليه فإننا في مؤسسة ميزان نؤكد ما يلي:

1- لا نستغرب هذه التطورات الخطيرة من المواطنين ورجال الدين اليهود، حين نتذكر أن الجو الرسمي السياسي والثقافي في هذه الدولة هو جو تحريضي عدواني للوجود العربي، ونذكرهم أن النازيين قد سبقوهم بهذه التصرفات ومنعوا تأجير وبيع الممتلكات لليهود وكانوا هم أنفسهم أول الضحايا.

2- إننا لا نقبل مجرد إدانة يطلقها على استحياء رئيس الحكومة نتانياهو أو رئيس الدولة بيريس، بل نطالب بمحاكمة اولئك وكل من تسول له نفسه بأن يركب هذه الموجة العنصرية ليرتفع في مجتمعه الذي بات أكبر عنصري فيه هو صاحب أكبر تأييد وشهرة.

3- إننا نستهجن تصرف السلطات التي تمنع وتعرقل قيام جامعات عربية في المدن العربية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع العربي مما يضطر الطلاب العرب للتوجه للجامعات والكليات في البلدات اليهودية؛ ومن ناحية أخرى تخلق جوًا معاديا للعرب يكون طبيعيا فيه أن يقوم الحاخام الياهو وأمثاله بالدعوة لعدم تأجير الطلاب والسكان العرب ومقاطعتهم.

4- إننا نطالب المستشار القضائي للحكومة بفتح ملف تحقيق وتقديم لوائح اتهام جنائية بحق المحرضين للحد من هذه الظاهرة الخطيرة وكذلك معاقبة الحاخامات الذين يعتبرون موظفي دولة وأقل ما يمكن فعله هو تقديمهم لمسائلة تأديبية وفصلهم من عملهم.

5- نطالب ايضا أن يتم التعامل مع الجميع على قدم المساواة تحت القانون، وأن لا يعتبر التحريض والإرهاب الكلامي مجرد تعبير عن الرأي إن كان صاحبه غير عربي؛ وإن كان عربيًا يكون رأيه خطرًا على الدولة وعلى أمنها واستقرارها!

2012/11/22: مؤسسة ميزان تطالب المستشار القضائي للحكومة بفتح ملف تحقيق ضد الاعلامي " روني دانييل"

أبرقت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان برسالة عاجلة للمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية تطالب فيها بفتح ملف تحقيق جنائي ضد الصحفي "روني دانييل" المحلل للشؤون العسكرية في القناة الاسرائيلية الثانية. وذلك عقب تفوهه بعبارات عنصرية تحريضية من خلال مقابلة معه يوم 2012/11/18، حيث من خلال تحليله لأداء الجيش في عملية "عامود دخان" التي بدأ بها الاحتلال الإسرائيلي بعدوانه على مدينة غزة بقصفها بالطائرات الحربية، صرح قائلاً: ينقصني في غزة الضاحية الجنوبية في بيروت ويقصد بذلك أنه يجب محو غزة عن بكرة ابيها كما فعل الجيش في الضاحية الجنوبية في بيروت عام 2006، والغريب في الأمر أنه خلال المقابلة معه استهدف سلاح الجيش الإسرائيلي بتفجيره مبنى تابع لعائلة الدلو حيث راح ضحيته جميع أفراد العائلة المكونة من إحدى عشر فردًا.

وقال روني دانييل: أنا سعيد لرؤية مثل هذا المشهد، وأصر على موقفه على الهواء مباشرة أن نعم ما ينقصني هو الضاحية الجنوبية لكي يتعلموا أن لا يستمروا في مثل هذه الأعمال.

روني دانييل، كان من أكثر المتحمسين في تقاريره الصحفية للحرب على قطاع غزة، وكان يقدم النصائح لجيش الاحتلال أين يمكن أن يقصف إن شن حرب على غزة.

وفي رسالته أكد المحامي عمر خمايسي أن ما قام به الإعلامي روني دانييل هو تحريض واضح وعباراته تلك تؤيد وتشجع الجيش الإسرائيلي على ارتكابه جرائم بحق مواطنين أبرياء وهدم وتدمير البنية التحتية وحتى المباني السكنية وهذه العبارات خارجة عن نطاق عمله كصحفي ينقل الأخبار، بل العكس أن ما قام به أعلاء رأيه على الهواء مؤيدًا بذلك القيام بعمليات إرهابية، الأمر الذي يتنافى مع القانون. وعليه يجب فتح ملف تحقيق ضده وتقديمه للمحاكمة.

2013/01/17: المطالبة بسحب الرخصة المهنية لطبيبة متورطة في جرائم قتل وتصريحات عنصرية

على أثر تورط طبيبة التخدير الدكتورة ماريا زاكودسكي، في القيام بتوفير المهدئات التي استخدمها شمعون كوبر بارتكاب جرائم قتل، بعثت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، برسالة إلى عضو الكنيست الحاخام يعقوب ليتسمان، نائب وزير الصحة، تطالبه بسحب الرخصة الطبية منها.

ولم تتورط الطبيبة ماريا بتوفير المهدئات التي استخدمها القاتل وبحسب، إنما أيضا أضافت إلى هذا الجرم تصريح خطير وعنصري لها أثناء تحقيقها من قبل الشرطة، فبحسبها، "فلا مانع من تقديم المساعدة لمن ينوي قتل عربي، وهذا لا يشكل جريمة في حد ذاته، لأنها لا ترى العرب كبشر". هذا ما نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" عقب قضية شمعون كوبر المُدان بقتل زوجتيه الأولى والثالثة في واقعة يعود تاريخها إلى العام 2009، حيث أشارت لائحة الاتهام إلى أن كوبر هو رجل مخادع وسفاح أغوى وتزوج زوجته الثالثة، ثم قتلها في ليلة 21 أغسطس / آب العام 2009، حيث قام كوبر بحقن جيني بجرعة زائدة من المهدئات. وألقي القبض على طبيبة التخدير الدكتورة ماريا زاكودسكي، لتواطئها مع عشيقها المزعوم كوبر، حيث اعتقلت في العام 2012 للاشتباه في قيامها بتوفير المهدئات التي استخدمها كوبر لقتل جيني.

وأوضحت "ميزان" في رسالتها أن الفصل (ب) من قواعد آداب مهنة الطب، ينص على القيم الأساسية لقواعد الأخلاق "المساواة في الطب تعني العدالة الاجتماعية، مع منح كل شخص إمكانية متساوية للوصول إلى وسائل التشخيص والعلاج الطبي، مع التوزيع العادل للموارد الطبية المحدودة ومنع التمييز لأي سبب من الأسباب. وتعني العدالة الاجتماعية أيضًا أن الطبيب سيأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمع على أنها ككل بموارد طبية محدودة ، عندما يتعلق الأمر باختيار العلاج الطبي للمريض الفردي".

وأضافت الرسالة أن ماريا زاكوتسكي تعمل طبيبة تخدير في مستشفى أسوتا في تل أبيب، وفي 29 تشرين الأول 2012، تم اعتقال الطبيبة المذكورة للاشتباه في قيامها بمساعدة شريكها شمعون كوبر المتهم بقتل زوجاته، وذلك من خلال إعطائه مخدرًا يحتوي على مخدر يمكن أن يؤدي إلى القتل. وفي تحقيق نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" قالت الطبيبة إن مساعدتها لشريكها في إمداده بمادة سامة لقتل

عربي اعتقدت أنها تساعد الدولة، لأنها تعتقد، كما قالت، أنها تساعد الدولة بحيص ادعى شمعون أنه عميلا للموساد وله مهمة وطنية للقضاء على العرب الذين كانوا أعداء للدولة.

وكشف تحقيق أجرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الدكتورة ماريا تستثني "العربي" من دائرة البشر بقولها "لم يكن إنسانًا، بل كان قاتلاً عربيًا"، وبذلك لم تلتزم بمستوى لائق ونزاهة مهنية، ولم تكن عادلة وتنتهك كل القيم وحقوق كل المرضى والمرضى بمن فيهم العرب.

لذلك فإن تصريحات الدكتورة ماريا وأفكارها وحتى أفعالها تشكل انتهاكًا لهذه القواعد عندما قدمت مادة سامة إلى شخص غير مسموح له باستخدامها، بقصد قتل شخص بسبب أصله "العربي" فقط. ويجب أن يُنظر إلى كلام الطبيبة ماريا على أنه دعوة لارتكاب عمل تحريضي على العنف والإرهاب، ودعمه والتعاطف معه، وهو ما يعد انتهاكًا لقواعد آداب مهنة الطب.

لذلك، فإننا نعتبر أنه مجرد إلغاء شهادة ممارسة الدكتورة ماريا في الطب وإخراجها من أسوار المستشفيات، وهي أماكن مقدسة هدفها تقديم خدمة طبية متساوية مع الحفاظ على قيمة كل إنسان، ونحن نطلب حظر دائم لممارسة ما سبق في مجال الطب. بحسب نص رسالة "ميزان" الموجهة إلى عضو الكنيست الحاخام يعقوب ليتسمان، نائب وزير الصحة.

2013/01/28: "ميزان" تطالب بمحاكمة مدرب فريق "بيتار القدس" لكرة القدم لتصريحاته العنصرية

تقدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، برسالة إلى المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين، وإلى المستشار القانوني لاتحاد كرة القدم الإسرائيلي، المحامي موشيه أفيف، تطالبهما بإصدار أمر بالبدء باتخاذ إجراءات تأديبية ضد مدرب فريق "بيتار القدس" لكرة القدم، إيلي كوهين، بعد تصريحاته العنصرية والمتطرفة في ختام مباراة كرة قدم التي أقيمت مساء يوم 26 يناير 2013.

وجاء في الرسالة أنه خلال المباراة، كان من المستحيل تجاهل الأجواء العدائية والعنصرية لبعض المشجعين الذين اختاروا رفع لافتات تحمل شعارات عنصرية تتضمن عبارات ولعنات مختلفة، إثر أنباء عن نية صاحب فريق بيتار أركادي جيداميك. للتعاقد مع لاعبين مسلمين من فريق " Trek Grozny" من الشيشان.

الأمر الجاد أنه فور انتهاء المباراة ، تمت مقابلة مدرب فريق بيتار إيلي كوهين، وخلال المقابلة التي أذاعتها القنوات الرياضية في التلفزيون، أشار إلى موضوع توقيع اللاعبين والمسلمين، وعبر عن كلمات عنصرية وتحريضية ضد العرب وخاصة ضد المسلمين قائلا: "لا أفهم ذلك لأن هناك مليار مسلم في العالم وعليك أن تعرف كيف تعيش معهم، لكن الأمر يختلف قليلاً عن مسلم من أوروبا أو مسلم عربي موجود هنا، لأنه ليس لدينا مشكلة مع المسلمين، لدينا مشكلة مع العرب، على ما يبدو، الذين يعيشون في الشرق الأوسط. .. !! من يسمعه وخاصة لبعض الجمهور الذي احتج بطريقة أكثر عنصرية!!.

وأضافت الرسالة أنه لا شك أن تصريح المدرب إيلي كوهين الذي قيل علنا وأمام كاميرات التليفزيون، مع العلم أن الأمور مكشوفة أمام أسماع جمهور عريض من عشاق الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص، القسم المشاغب من مشجعي بيتار، بحيث أنهم يشكلون جريمة تشويه سمعة الجمهور وفقًا للقانون حظر التشهير في القسم 4، وكذلك جريمة الإضرار بالمشاعر الدينية وفقًا للمادة 173 من القانون، وكذلك نشر التحريض على العنصرية، لأنها تعبر عن مظاهر الإذلال والازدراء، تجاه الجمهور أو بعض السكان، كل ذلك بسبب اللون أو الانتماء إلى العرق أو الأصل القومي الإثني.

كلمات المدرب إيلي كوهين تشوه وتحرّض على الجمهور العربي في إسرائيل بشكل عام ولاعبي كرة القدم العرب والمسلمين بشكل خاص، وتجعلهم مختلفين بالمعنى السلبي، ومن المهم الإشارة إلى أن مثل هذه التصريحات تزيد من تأجيج نيران. العنصرية التي تتزايد في المجتمع الإسرائيلي وخاصة في ملاعب كرة القدم وليس بعضهم البعض، فقد تورط بعض مشجعي بيتار في الماضي في حوادث عنيفة لمهاجمة العرب على خلفية قومية، كلمات المدرب إيلي كوهين تحرض هؤلاء المشجعين وتشجعهم لمواصلة الأعمال الإجرامية والتخريب.

على ضوء ما سبق، طالبت مؤسسة ميزان من المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين، والمستشار القانوني لاتحاد كرة القدم الإسرائيلي، المحامي موشيه أفيف ممارسة الصلاحيات الممنوحة لهما وفقًا للقانون والأمر ببدء الإجراءات التأديبية ضد السيد إيلي كوهين.

2013/5/21: قبل أن تتضح الصورة: اتهام مواطنين عرب من رهط بمجزرة بنك العمل في بئر السبع

سارع الاعلام العبري وعلى رأسه القناة الثانية والقناة العاشرة، على خلفية ما حصل في فرع بنك العمال في مدينة بئر السبع يوم 2013/5/20، باتهام مواطنين عرب من مدينة رهط بتنفيذ السطو المسلح والمجزرة التي راح ضحيتها أربعة مواطنين يهود وأنهم يحتجزون الرهائن، تمامًا كما حصل مع حادث الطرق قبل نحو شهر في مدينة حيفا والذي راح ضحيته سبعة مواطنين، حين اتهم سائق الشاحنة العربي بأن الحادث عمل قومي قبل أن تتبين هوية قتلى الحادث أنهم عرب، حينها هدأ الإعلام العبري وغير موجة البث حين تبين أن السائق والقتلى من العرب، وهو الأمر نفسه الذي حصل قبل يوم من ذلك، ثم بعد ذلك تبين بأن هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة، وأن منفذ العملية هو يهودي من مدينة بئر السبع.

هذا الأمر يأتي ضمن سلسلة من أعمال التحريض العنصري الرخيص الذي تشنه الماكنة الإعلامية الإسرائيلية قبل التيقن والتأكد من دقة المعلومات التي تصلهم وأمانة مصادرها وتقصي الحقائق قبل نشرها والاستعجال ونشر هوية الفاعلين، الأمر الذي يدل على عدم المهنية واستباحة سمعة المواطنين العرب، الشيء الذي يحمل في طياته تحريضًا عنصريًا مباشرا ضد المواطنين العرب. مع التأكيد على أن المعلومات التي وردت على شاشات التلفزة الإسرائيلية لا أساس لها من الصحة كما أنها سطحية وكاذبة وخطيرة.

وكان مراسلو القنوات المذكورة، ذكروا معلومات من مكان الحادثة وتمت كتابتها ضمن شريط الأخبار على الشاشات، ومن ضمن المعلومات التي أطلقها أحد المراسلين من مكان الحادثة أن "الحديث يدور عن لصوص من مدينة رهط، وأن قوات الأمن تقوم بملاحقة المركبة التي أقلتهم إلى بئر السبع"، كما وتم كتابة ما ذكر على شريط الأخبار الظاهر على الشاشة. كما قام مراسل القناة الثانية خلال مقابلة مع شاهد عيان، بتوجيه سؤال مفاده "هل الحديث يدور عن عملية تفجيرية أم حادثة جنائية"؟!

وكما هو معلوم فإن مرتكب المجزرة هو يهودي من مدينة بئر السبع، كان ضابط سابق في شرطة الحدود ويحمل شهادات تقدير وتميز!!

مدرسة في مستوطنة "ألون موريه" توقف عمل اختصاصي سمع ونطق لكونه عربيا

على ما يبدو فإن الملاحقة العنصرية ضد العرب في هذه البلاد مستمرة أيضًا وتسجل كل يوم حادثة جديدة، حتى أنها وصلت إلى جهاز التربية والتعليم والذي من المفترض أن يربي على قيم الديمقراطية والاحترام والتفاهم المتبادل. ففي سياق متصل من مسلسل العنصرية البغيضة فقد تم الكشف عن

تعرض اختصاصي السمع والنطق نسيم بدران من قرية عين السهلة لحادث عنصري، وهذه المرة في سيناريو مغاير، حيث طلبت منه سكرتيرة إحدى المدارس اليهودية في مستوطنة "ألون موريه" أن يخرج من المدرسة حتى يتنسى حضور ضابط الأمن ليقوم بفحصه أمنيًا بعد معرفتها بأنه عربي. وقالت السكرتيرة للاختصاصي بدران بأنه يمنع دخول العرب إلى المدرسة، كما ذكر الاختصاصي نسيم بدران الذي تحدث لوسائل الإعلام مستنكرًا ما جرى معه من "معاملة عنصرية بشعة تقشعر لها الأبدان" على حد قوله.

وعبّر نسيم بدران لوسائل الاعلام المختلفة عن استنكاره وامتعاضه الشديد لما تعرض له من عمل عنصري من الدرجة الأولى، بالرغم من أنه موظف حكومي يعمل في وزارة الصحة كاختصاصي سمع ونطق يقوم بفحص الطلاب بالمدارس.

وترى مؤسسة ميزان لحقوق الانسان – الناصرة، بهذه الظواهر المذكورة أعلاه تحريضًا عنصريًا ممنهجًا ومدروسًا من قبل المؤسسة الإسرائيلية بكافة المستويات بما في ذلك وسائل الإعلام العبري الذي لا يقل عنصرية وبثًا للكراهية ضد المواطنين العرب، وعليه فإن مؤسسة ميزان تستنكر وبشدة هذه الظواهر وتطالب بلجمها، خاصة أن وسائل الاعلام العبري هي جزء من المؤسسة الرسمية التي تعبئ هذا المخزون من العنصرية والكراهية ضد كل ما هو عربي في هذه البلاد.

2014/11/27: "ميزان" تطالب المستشار القضائي للحكومة بفتح تحقيق جنائي ضد المغني "عمير بنيون"

باسم مؤسسة ميزان لحقوق الانسان – الناصرة، أبرق المحامي محمد سليمان اغبارية برسالة إلى المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين، يطالب فيها بفتح ملف تحقيق جنائي ضد المغني اليهودي "عمير بنيون" بعد إصداره أغنية جديدة له تحمل عبارات عنصرية ضد المواطنين العرب، حيث جاءت الأغنية تحت اسم "أحمد يحب إسرائيل".

وأوضح في الرسالة التي بعثها المحامي محمد اغبارية أن "المغني المدعو عمير بنيون نشر على صفحته على الفيسبوك يوم 2014/11/23 أغنية باسم "أحمد يحب إسرائيل" تشمل كلمات صعبة وتفوهات عنيفة وتحرض على العنف والكراهية ضد المواطنين العرب. من هذه التفوهات التي جاءت في الأغنية

(غدا سأطير إلى السماء، أرسل إلى جهنم يهوديا أو اثنين، أنا مجرد حيوان أنكر المعروف، لم أكبر على الحب، ستأتي اللحظة التي ستدير ظهرك لي وأغرز فيه خنجرا، سأطلق عليك النار في ظهرك".

وأضاف المحامي اغبارية في توجهه للمستشار القضائي فاينشتاين: "إن الأغنية قد تم مشاهدتها على يد مئات الآلاف، ولا شك أن الاغنية نشرت على الملأ، ولا شك وأن نشر الأغنية يحمل التحريض على العنصرية كونه يشمل عبارات التحقير للآخرين أو قسم منهم، وكل ذلك بسبب اللون أو الانتماء لعرق معين".

وتابع المحامي في رسالته: "إن كلمات الأغنية المذكورة فيها تحريض واضح ضد الجمهور العربي والمسلم في هذه البلاد، والتي تصمهم بالمختلفين عن الآخرين بالمفهوم السلبي، الأمر الذي يزيد الطين بلة في ظل الأجواء العنصرية المقيتة التي تعيشها الدولة، خاصة أن هذا المغني معروف للجمهور الإسرائيلي وكثير منهم يرون به قدوة شخصية ونموذجا للتقليد".

وعليه، طالبت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان- الناصرة، المستشار القضائي للحكومة بتقديم لائحة اتهام ضد المغني المدعو "بنيون" بتهم التحريض على الكراهية والتحريض على العنف.

2015/01/22: بعد توجه "ميزان": النيابة العامة تفتح ملف تحقيقات ضد حركة "لهافا" العنصرية

"لهافا" طالبت اليهود بعدم تشغيل عمال عرب وأصدرت لهذه الأماكن شهادات "خالٍ من العرب"

بعث مكتب النائب العام الإسرائيلي برسالة إلى مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان يُعلم "ميزان" بأنه قد تم فتح ملف تحقيق ضد حركة "لهافا" العنصرية وقيادتها وأعضائها.

وجاء في الرسالة الموقعة باسم المحامية "ايلونا عنبار" – نائبة في نيابة الدولة – الوظائف الهامة: أنه "استمرارًا لتوجه مؤسسة ميزان للنائب العام من يوم 2011/11/24 بخصوص الشهادات التي تصدرها منظمة "لهافا" للمحال التجارية والمصانع والشركات، الذين لا يشغلون عربا، ويشتم منها رائحة العنصرية، فقد أردنا إعلامكم بأنه ومنذ يوم 2012/6/7 أصدر المستشار القضائي للحكومة أمرًا بفتح ملف تحقيق جنائي ضد منظمة "لهافا" بشبهة التحريض. وأن التحقيق ضد هذه المنظمة وأفرادها كان سريًا، لكن منذ الآن فالتحقيق أصبح علنيًا". كما جاء في رسالة مكتب النائب العام، الذي أكد أنه تم إرسال نسخة من الرسالة المذكورة إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى مدعي عام الدولة ونائب المدعي العام ووحدة الشرطة التي تحقق في الموضوع.

وكان المحامي عمر خمايسي من مؤسسة ميزان قد بعث يوم 2011/11/24 برسالة إلى السيد "شاي نيتسان" – نائب المدعي العام في وزارة القضاء في حينه، طالبه بفتح ملف تحقيق ضد المنظمة المسماة "لهافا – لمنع الذوبان والانخراط في الارض المقدسة" بعد أن دعت هذه المنظمة أماكن عمل اليهود بعدم تشغيل عمال عرب لديها، وإن كل مكان عمل يهودي لا يشغل عربا سيحصل على شهادة "كشير خالٍ من الأعداء" على حد زعمها. حيث كتبت المنظمة في الشهادة: "أعطيت هذه الشهادة لصاحب المحل المذكور كونه يشغل عمالًا يهودًا فقط ولا يشغل الأعداء".

وأضاف المحامي خمايسي في رسالته التي وجهت قبل ثلاث سنوات من رد النيابة العامة أن "أعضاء حركة "لهافا" يقومون بتشجيع وحث أشخاص يهود على الالتزام بشراء منتوجات غذائية من شبكات تمتنع

عن تشغيل عمال عرب، بهدف طرد هؤلاء العمال العرب من أماكن عملهم، أو في أسوأ الأحوال إذا لم ينفذوا ذلك، سيعلنون عن مقاطعة هذه الشبكات التي تشغل عرباً".

هذا وطالب المحامي خمايسي من "شاي نيتسان" بالتحقيق في هذا الملف بشبهة القذف والتشهير والتمييز والنشر المحرض للعنصرية وإصدار نشرات عنصرية.

يذكر في هذا السياق أن هذه الرسالة لمؤسسة ميزان جاءت في أعقاب الحملة الشرطية والتحقيقات التي طالت مؤخرًا عشرة أشخاص من حركة "لهافا" منهم رئيس الحركة المدعو "بنتسي غوفشتاين" للاشتباه فيهم بالتحريض على العنصرية

والتحريض لارتكاب أعمال عدائية ضد العرب، حيث تم اعتقال العشرة بعد حرق المدرسة ثنائية القومية في مدينة القدس قبل أقل من شهر، وقبل أسبوع قدمت ثلاثة من أفراد هذه الحركة ثلاث لوائح اتهام بشهبة حرق المدرسة المذكورة، وذكرت الشرطة أن اعتقال العشرة جاء في أعقاب تحريات سرية جرت خلال الأشهر السابقة. كما يذكر في هذا السياق أن محامي حركة "لهافا" هو المدعو "ايتمار بن غفير" المعروف بعنصريته المقيتة وكراهيته للعرب والذي صرح في أعقاب حملة الاعتقالات ضد "لهافا" بالقول: "إن هذه الاعتقالات هي لتكميم الأفواه، وهي ضد حرية التعبير، وإن "لهافا" هي حركة قانونية"، على حد زعمه.

يذكر أن وزير الأمن أعلن مؤخرا أنه يدرس الاعلان عن حركة "لهافا" العنصرية كحركة خارجة عن القانون.

وعقب المحامي عمر خمايسي على قرار فتح ملف التحقيق ضد "لهافا" بالقول: "من الوقاحة الادعاء أن هذه التفوهات العنصرية والتصرفات الإرهابية تندرج تحت بند حق التعبير عن الرأي، بل على وزير الأمن الاقدام على الإعلان عنهم كمنظمة إرهابية خارجة عن القانون".

2015/8/4: ميزان تطالب المستشار القضائي بفتح ملف تحقيق ضد المستوطنة العنصرية "اليراز فاين"

قدمت مؤسسة ميزان لحقوق الانسان- الناصرة، يوم 2015/8/4، طلبًا للمستشار القضائي للحكومة لفتح تحقيق جنائي ضد المستوطنة "اليراز فاين" من مستوطنة يتسهار، وذلك في أعقاب نشرها

تغريدات على الفيس بوك، تؤيد فيها عملية إحراق عائلة دوابشة في قرية دوما قضاء نابلس، والتي راح ضحيتها الطفل الشهيد علي دوابشة، في الوقت الذي كان لا يزال والداه وشقيقه يعالجون في المستشفيات نتيجة الحروق التي أصيبوا بها.

وجاء في الرسالة أن المستوطنة المذكورة قامت من خلال صفحتها في الفيس بوك بالإعراب الواضح عن تأييدها لعمليات الحرق، مدعية أن هذه العمليات من شأنها "إخافة العرب ومن شأنها أن تجعل العرب يطوون أذنابهم بين أرجلهم"، على حد تعبيرها.

كذلك عبرت المستوطنة المذكورة في خطابها مع إحدى صديقاتها على الفيس بوك، "إن هذه الأعمال يجب أن تفرحها، ويجب أن يفرحها أن هناك من يقوم بالرد على العرب في ظل وجود جنود خصيان"، على حد تعبيرها.

2015/8/6: بسبب تصريحاته العنصرية: المطالبة بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس منظمة "لاهافا"

تقدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان برسالة إلى المستشار القضائي للحكومة، المحامي يهودا فينشتاين، تطالبه فيها بفتح تحقيق جنائي فوري ضد رئيس منظمة "لاهافا" الإرهابية بنتسي غوبشتاين، وذلك بعد تصريحاته العنصرية التي أدلى بها في مؤتمر في القدس حول موضوع (إبادة عبادة الوثنية)، بحسب تسجيل نشر على موقع "ميدان السبت"، في صحيفة "معاريف" ، وصحف أخرى. ومن مضن هذه التصريحات دعا غوبشتاين إلى الخروج وحرق الكنائس.

وأكدت "ميزان" في الرسالة أنها ترى أن الكلمات التي قالها غوبشتاين تشكل جريمة بموجب قانون العقوبات (جريمة بموجب المادة 144 د 2، التحريض على العنف والإرهاب، وكذلك جريمة بموجب المادة 144 ب. (أ) (حظر النشر التحريض على العنصرية). وكذلك لا يرقى كلام غوبشتاين لا يرقى إلى مستوى المعلومات، فهي آراء وأشياء تحتوي على دعوة لارتكاب عمل من أعمال العنف والإرهاب وكذلك التحريض على العنصرية، والثناء، والتعاطف، والتشجيع على أعمال العنف والإرهاب، والدعم لها والتوافق معها.

وأضافت الرسالة أن كلمات غوبشتاين تصل إلى مستوى نشر التحريض على العنصرية، حيث تعبر عن مظاهر الإذلال والازدراء تجاه الجمهور أو أجزاء من السكان، كل ذلك بسبب اللون أو الانتماء إلى العرق

أو الأصل القومي الإثني. لذلك، يطلب من (المستشار القضائي للحكومة، المحامي يهودا فينشتاين) إصدار أمر بفتح تحقيق جنائي فوري ضد غوبشتاين ومحاكمته على هذه الجرائم.

2015/10/18: "ميزان" تطالب بفتح تحقيق جنائي ضد تصريحات تحرض العنف والعنصرية بحق الشيخ رائد صلاح

تقدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) بالنيابة عنها وعن الشيخ رائد صلاح، بطلب إلى المستشار القضائي للحكومة، يهودا فاينشطاين، تطالبه بفتح تحقيق جنائي ضد "آنا أغرونوف"، ومئير أوحانا، وذلك عقب تصريحاتهما التحريضية العنصرية بحق الشيخ رائد صلاح على صفحاتهما في الفيسبوك.

وجاء في رسالة "ميزان" أن "آنا أغرونوف" نشرت يوم الاثنين 12 أكتوبر 2015 ، منشورًا على صفحتها في فيسبوك تضمنت كلمات تحريض على العنف والعنصرية ضد الشيخ رائد صلاح، ودعا المنشور إلى القضاء عليه وتفجيره، كما ولاقى هذا المنشور العديد من ردود الفعل من أصدقائها الذين أيدوا رأيها وشاركوا منشورها التحريضي وكل ذلك من أجل التحريض وإثارة الكراهية ضد الشيخ رائد صلاح.

وفي 25 سبتمبر 2015، نشر "مئير أوحانا" منشورا يحتوي على صورة الشيخ رائد صلاح الذي وصف الشيخ رائد بأنه "وغد وخطير على أمن البلاد"، ووصفه أيضا بأنه "خنزير يحرض على أعمال الشغب".

وفي 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، شارك مئير المنشور الذي كان قد نشره في 25 سبتمبر/ أيلول 2015، لكنه كتب هذه المرة عن جلسة استماع تتعلق بعلاقة رائد صلاح التي جرت في ذلك اليوم، في المحكمة المركزية بالقدس، والتي هو أيضًا فيها. ووصف الأشخاص الذين كانوا مع الشيخ رائد صلاح بأنهم "خنازير" وأنهم المسؤولين عن الوضع الأمني برمته. كما حذر اليهود من دخول مدينة أم الفحم خوفًا من الإضرار بهم حيث أن الشيخ رائد من سكان أم الفحم.

وبينت رسالة "ميزان" أن: المحتوى الذي كتبه "مئير أوحانا" و"آنا أغرونوف" تشكل جريمة وفقًا لقانون العقوبات، وهو محتوى لا يرتقي إلى مستوى المعلومات، إنما محتوى يحتوي على دعوة لارتكاب العنف والإرهاب، كلمات مديح، تعاطف، تشجيع لأعمال العنف، شجب وإرهاب، دعم لها، والتوافق معها.

كما أن التشهير والتحريض ضد الشيخ رائد صلاح وضد الجمهور العربي في الداخل خاصة أن الشيخ رائد شخصية عامة معروفة، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا النوع من التصريحات تصب الزيت على نار العنصرية المتصاعدة في المجتمع الإسرائيلي ضد المجتمع العربي.

وأكدت مؤسسة ميزان أنها تتعامل بجدية مع التعبيرات العنيفة والعنصرية لمئير أوهانا وآنا أغرونوف ، وطالبت بالتحقيق فيها واتخاذ إجراءات ضدهما، كما وأشارت "ميزان" بإصبع الاتهام إلى جهاز تنفيذ القانون بأنه يتجه إلى الموقف التمييزي والانتقائي في تطبيق القانون، عندما يتلقى التحريض ضد العرب وقادتهم الضوء الأخضر، ومن ناحية أخرى، أي تحريض ضد اليهود خارج عن السيطرة في فتح تحقيق جنائي.

وفي ختام الرسالة، طالبت مؤسسة ميزان من المستشار القضائي للحكومة، يهودا فاينشطاين، بفتح تحقيق جنائي ضد "آنا أغرونوف" و "مائير أوحانا" وملاحقتهما على هذه الجرائم، وكذلك الأمر بالجهات المختصة بإنفاذ القانون ضد جميع المحرضين بغض النظر عن جنسية المحرض.

2015/10/28: متابعة قضية لعبة حاسوب تحرض على قتل العرب

بعثت مؤسسة ميزان لحقوق الانسان في الناصرة برسالة عاجلة إلى المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين وللقائم بأعمال مفتش عام الشرطة بنتسي ساو تطالبهما فيها بإزالة وحذف لعبة حاسوب عرضتها القناة السابعة الاسرائيلية تحت اسم "اضرب المخرب" ، وأيضًا التحقيق مع القائمين على هذه اللعبة، وذلك في موقع انترنت للأولاد تابع للقناة بعنوان "يلدودس".

وتعرض لعبة الحاسوب المذكورة للأولاد أخذ عصا أو مظلة ويتم قتل "المخربين" على حد تعبير الموقع، والذين يظهرون على شكل رسومات كاريكاتورية عنصرية للعرب. كما ظهرت نفس اللعبة على صفحة الفيس بوك لهذه المواقع.

صورة للعبة الحاسوب التي عرضتها القناة السابعة الإسرائيلية تحت اسم "اضرب المخرب"

وتوجهت مؤسسة ميزان في رسالتها العاجلة بطلب ضرورة الإسراع في حذف هذه اللعبة، كونها تحرض صراحة وعلانية على قتل العرب، من خلال مبنى كبير يظهر كهيكل وعلى جدرانه تظهر عبارات مثل "شعب اسرائيل حي" و"أعطوا الجيش الإسرائيلي ينتصر عليهم". فيما يسمع خلفية أصوات كأصوات الحشرات خلال اللعبة. وقد ظهرت أسماء المعقبين واللاعبين على موقع اللعبة منذ اللحظة الأولى التي ظهرت فيها اللعبة تحت أسماء مستعارة غالبيتها حملت اسم "الموت للعرب".

صورة للعبة الحاسوب التي عرضتها القناة السابعة الإسرائيلية تحت اسم "اضرب المخرب"

وقد طالبت "ميزان" في رسالتها من المستشار القضائي للحكومة والقائم بأعمال مفتش عام الشرطة بحذف اللعبة وإزالتها من الموقع وفتح تحقيق ضد القائمين على هذا الموضوع. وأن هدف اللعبة هو التحريض والتشجيع على قتل الأشخاص وزرع الكراهية والعداوة تجاه الآخرين، وذلك حسب قانون التحريض للعنف والإرهاب والتحريض للعنصرية. حيث عقب أحد اللاعبين على اللعبة بالقول: "حقيقة هذه متعة، ونأمل أن كل من قتل في اللعبة الافتراضية أن يقتل في الحقيقة".

وجاء في الرسالة أيضًا أن "هذه اللعبة فيها دعوة صريحة للعمل العنيف والعدائي والتحريض للعنصرية وتشجيع وتأييد لمثل هذه الأعمال ودعمها والتماهي معها تجاه جمهور من عنصر آخر هم العرب".

غير أنه في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2015، رفضت نيابة الدولة طلب مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان بفتح ملف تحقيق ضد القائمين على لعبة حاسوب عنصرية تحريضية تحت اسم "اضرب المخرب" بادعاء "أنه لا يوجد أي مبرر لفتح تحقيق جنائي ضد مطوّري اللعبة وضد إدارة موقع "يلدودس" الذي نشر اللعبة.

ووصلت إلى هذه القناعة رغم أن الحديث يدور عن لعبة تحوي مضامين فظة، تخرج عن الإطار المألوف، خاصة أن الحديث يدور عن لعبة أولاد". حسبما جاء في الرسالة التي وصلت مؤسسة ميزان ردًا على توجه الأخيرة إلى المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين وللقائم بأعمال مفتش عام الشرطة بنتسي ساو.

وجاء في ردّ نيابة الدولة وتفسيرها لرفض الشكوى المقدمة من قبل ميزان: أنه بالنسبة لجنحة التحريض للعنصرية، فإن الموقع المذكور لا يتطرق الى "العرب"، إنما هو موجه وبشكل مباشر لـ "المخربين". وأن الشخصيات الواردة في اللعبة، رغم أنها تحمل ملامح عربية، وتتميز بشكل واضح كشخصيات مخربين، وكلهم يحملون أسلحة من أنواع مختلفة، رغم كل ذلك فإننا لا نعتقد أن اللعبة تدعو للعنصرية ضد المجتمع العربي في البلاد أو خارجها". على حد زعم النيابة العامة.

وتضيف النيابة في ردها: "أن استعمال مصطلح "الموت للعرب" من الممكن أن يقود لارتكاب مخالفة التحريض للعنصرية، لكن من مجمل الظروف الواردة في هذه الحالة فإن استعمال هذا المصطلح تم على يد متصفحي الموقع وليس من قبل القائمين على الموقع. وأنه من خلال ما رشح في وسائل الإعلام فإن المتصفحين هم من سموا أنفسهم بمصطلح "الموت للعرب"، وأن إدارة الموقع قد حذفت هذا المصطلح من قائمة المعقبين على اللعبة". كما جاء.

وفيما يتعلق بمخالفة التحريض للعنف، تقول النيابة في ردها على توجه مؤسسة ميزان: "من الممكن الادّعاء أن هذه اللعبة تشجع المسّ أو قتل المخربين المسلحين، ودعوة كهذه، والتي سمعت من قبل رجال جمهور، لا ترتقي إلى مخالفة جنائية، وأود أن أشير إلى ان الحديث يدور عن لعبة حاسوب، مستوى العنف فيها لا يختلف عن الكثير من ألعاب الحاسوب". على حد تعبيرها.

2015/11/5: ميزان تقدم شكوى للمستشار القضائي للحكومة وللشرطة ضد المدعوة "نيرا يدين" لتطاولها على القرآن الكريم

تقدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان شكوى للمستشار القضائي للحكومة والشرطة بفتح ملف تحقيق جدي ضد تصريحات "نيرا يدين" – الصحفية والناطقة باسم وزير الاسكان يوآف غالانت– بتغريدة لها

على موقعي التواصل الاجتماعي تويتر وفيس بوك في أعقاب عملية القتل في باريس قائلة: "ما جرى في فرنسا ينبع من السورة رقم 18 من القرآن القذر" على حد تعبيرها.

وقالت "ميزان" في الشكوى أنه مما لا شك فيه أن ما كتبته نيرا على صفحة الفيسبوك علانية ومعرفة أن الأشياء تم الكشف عنها على نطاق واسع يشكل جريمة تشهير للجمهور وفق قانون منع التشهير في المادة 4، وجريمة الإضرار بالمشاعر الدينية. وفقًا للمادة 173 من قانون العقوبات، وكذلك نشر التحريض على العنصرية لأنها تعبر عن مظاهر الإذلال والازدراء تجاه الجمهور أو أجزاء من السكان ، كل ذلك بسبب اللون أو الانتماء إلى العرق أو الأصل القومي الإثني. ونرى أن ما كتبته نيرا يشكل جريمة بموجب قانون العقوبات (جريمة بموجب المادة 144 ب. (أ) (حظر نشر التحريض على العنصرية).

واستنكرت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان هذه التصريحات البغيضة والاستهانة بالقرآن الكريم، كما واعتبرت هذه التصريحات عنصرية، وتتجاوز كل خطوط حرية التعبير عن الرأي. ورأت في هذه التصريحات مسًا خطيرًا بدين الاسلام ومشاعره. وإن ما كتبته المدعوة "نيرا يدين" يندرج ضمن الاعتداء على الحريات الدينية والمساس الصارخ بالمشاعر الدينية.

وأكدت مؤسسة ميزان في هذا السياق أنها قدمت شكوى للمستشار القضائي للحكومة والشرطة بفتح ملف تحقيق جدي ضد هذه التصريحات ومن يقف وراءها وضد من تسول له نفسه أن يسيء لأية ديانة من الديانات. كما أكدت في شكواها على ضرورة معاقبة الناطقة الرسمية لوزير الاسكان "نيرا يدين" وإقالتها من وظيفتها والزامها بحذف ما كتبته على صفحتها.

2016/01/18: تهمة التحريض على العنصرية كيل بمعيارين

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، قرارها القاضي بعدم التدخل في قرار المستشار القضائي للحكومة بعدم تقديم لائحة اتهام، بتهمة التحريض على العنصرية، ضد مؤلفي وناشري كتاب "شريعة الملك" - "תורת המלך"-. وكان قرار العليا قد اتخذ بأغلبية قضاة اثنين (القاضي روبنشتاين ورئيسة المحكمة القاضية ماؤور)، مقابل رأي القاضي سليم جبران.

ومع اقتراب موعد بحث المحكمة العليا في استئناف الشيخ رائد صلاح على إدانته بتهمة التحريض على العنصرية والتحريض على العنف، والمحدد بتاريخ 2016/1/25، رأيت من المناسب أن أجري مقارنة

بين توجه المحكمة العليا في قرارها بشأن كتاب "شريعة الملك" وبين توجه المحكمة المركزية في القدس من خلال قرارها الذي أدانت فيه الشيخ رائد صلاح بتهمة التحريض على العنصرية بسبب أقواله في درس ألقاه قبيل خطبة جمعة، في عام 2007، فيما عرف لاحقا بـ "خطبة وادي الجوز".

لقد أدين الشيخ رائد صلاح بتهمة التحريض على العنصرية ضد اليهود، بسبب جملة جاءت في سياق طويل تحدث يومها فيه عن أحداث هدم باب المغاربة، الذي يشكل جزءا من المسجد الأقصى، حيث جاء في سياق حديثه ما يلي: "ما سمحنا لأنفسنا يوما أن نجبل خبز الفطور في رمضان بدماء الأطفال، ومن أراد تفسيرًا أكثر فليسأل ماذا كان يحدث لبعض الأطفال في أوروبا عندما كانت تجبل دماؤهم بالخبز المقدس".

ورغم أن قاضية محكمة الصلح كانت قد برأت الشيخ رائد من تهمة التحريض على العنصرية، ولم تجد في الجملة أعلاه ما يثبت وجود نية لدى الشيخ للتحريض على العنصرية إلا أن المحكمة المركزية قد قلبت الحكم، وقررت إدانته في التهمة المذكورة.

بعض الاقتباسات من كتاب "شريعة الملك" كما جاء سردها خلال قرار المحكمة العليا: "جاء في الكتاب أن غير اليهود اليوم هم حيوانات لا تعرف معنى لحياتها".

يعرض الكتاب موقفًا يسمح المساس بغير اليهود الأبرياء في فترة الحرب، ويؤيد ويمدح قتل الأطفال غير اليهود من باب الانتقام.

جاء في الكتاب نص يصف غير اليهود بالأشرار، ولذلك يمكن النظر إليهم كأنهم أفاع.

الكتاب يتحدث صراحة عما يسميه "العدو العربي" وقسوة ووحشية هذا العدو، والطريقة القاسية والوحشية التي يجب معاملته بها.

في الكتاب عرض لفتوى الحبر "الراب" المدعو (المهرال)، والتي بموجبها يستطيع الأفراد من الشعب اليهودي تنفيذ أعمال الانتقام المذكورة (إتاحة قتل الأبرياء والأطفال) كرأي "تجديدي" (חידוש בהלכה). وفي سياق الحديث عن تلك الفتوى يتساءل المؤلفان: "يجب البحث فيما إذا كانت هذه الفتوى (فتوى المهرال) سارية المفعول أيضًا على الزوار من أبناء شعب ثالث الموجودين الآن بين الشعب الذي نحاربه"، وفي ذلك إشارة واضحة أن الفتوى التي تجيز قتل الأطفال والأبرياء سارية المفعول على الشعب العربي. والسؤال هو حول إمكانية تطبيقها على أبناء شعوب أخرى موجودون حيث يوجد الشعب العربي الفلسطيني؟.

الكتاب يتحدث خلال سياق التطرق للسماح بعمليات انتقامية من الأبرياء وحتى الأطفال عن "الشعب الذي نحاربه" وعن "العدو العربي في هذه الأيام المعروف بالعمال الوحشية والبربرية"، كناية عن الشعب الفلسطيني، بل إن الكتاب يشير إلى أن وحشية الشعب العربي اليوم تزداد إذا لم يكن هناك رد العين بالعين.

في تزكية الكتاب، والتي كتبت بيد كاهن آخر اسمه "الراب ليؤور" جاء: "هذه القضايا تتطرق بشكل كبير إلى وضعنا اليوم في أرض إسرائيل، التي علينا احتلالها من أيدي أعدائنا". في الكتاب اقتباس لرأي الحبر المسمى "المهرال"، الذي يتيح لأي فرد إسرائيلي تنفيذ عمليات انتقامية وهدر دماء الأبرياء أبناء الشعب العربي، إذ ليس بالضرورة أن تنفذ الدولة الأعمال الانتقامية وهدر دم أبناء "مملكة الشر" كما يسميها "المهرال". وهاكم الاقتباس: "لا حاجة لقرار أمة لإتاحة (هدر) دم مملكة الشر، الأفراد أيضًا يستطيعون ذلك".

جاء في الكتاب أيضًا أن من يدّعي أن هذه الأرض له وليس لليهود فهو يستحق الحكم بالموت لمجرد هذا الادعاء: "إذ أن غير اليهود الذين يطالبون بهذه البلاد لأنفسهم يرتكبون مخالفة "גזל" ولذلك يستحقون عقاب الموت".

لماذا لم يحاكم مؤلفو الكتاب؟

بداية يجدر القول إن وصف مؤلفي الكتاب المشؤوم "شريعة الملك" بالعنصريين هو أمر يتفق عليه حتى قاضي العليا "إلياكيم روبنشتاين"، رغم أنه صادق على قرار المستشار القضائي بعدم تقديمهما للمحاكمة. وقد جاء في قرار القاضي روبنشتاين: "من الصعب أن نشك في عنصرية المؤلفين"، ومع ذلك فلم تتدخل العليا في قرار عدم تقديمهما للمحاكمة، وذلك للتبريرات والمسوغات التالية:

1. اقتبس القاضي روبنشتاين (في بداية ص 13)، موقف المحكمة العليا (ההלכה הפסוקה המצוטטת מתוך ההחלטה בבג"ץ 6226/01 אינדור נגד ראש עירית ירושלים) القاضي بعدم المساس في حرية التعبير والحرية الدينية، والذي حسبه فإن حرية التعبير تشمل عبارات قاسية ومثيرة، وحتى عبارات عنصرية. كما أن الحرية الدينية هي جزء من كرامة الإنسان، وأن لتعليم التوراة مكانة مركزية في الديانة اليهودية. ومن هنا فإن تحديد الحرية في دراسة التوراة فيها مساس لا يستهان به بالإنسان المؤمن (المؤمن بالتوراة)، وفي ذلك إشارة إلى أن العبارات العنصرية إذا كان مصدرها التوراة فهي عبارات محمية تحت حرية العبادة والاعتقاد الديني. وفي نهاية الصفحة 13 يقول القاضي روبنشتاين إن رأيه الشخصي

يخالف ما جاء في القرار المذكور أعلاه، فهو يعتقد أن حرية التعبير لا تشمل العنصرية، ومع ذلك فلم يجد مجالًا للتدخل وتغيير قرار المستشار القانوني.

2. جاء في قرار القاضي روبنشتاين (الذي صاغ رأي الغالبية)، أن سياسة المحكمة العليا هي عدم التدخل في قرارات المستشار القضائي بعدم تقديم لوائح اتهام إذا كانت مبنية على "عدم توفر الأدلة"، (علما أن الدليل هنا هو الكتاب نفسه الموجود بين يدي المستشار القضائي وبين يدي المحكمة).

3 . جاء في قرار القاضي روبنشتاين أن المستشار القضائي اعتقد بعدم إمكانية إثبات العامل النفسي المطلوب وفق البند 144 (ب) (أ) لقانون العقوبات؛ بمعنى إثبات القصد، حيث أن البند المذكور يتحدث عن كل من ينشر شيئا بهدف التحريض على العنصرية (המפרסם דבר מתוך מטרה להסית לגזענות).

4 . جاء في قرار القاضي روبنشتاين أنه من أجل التدخل في قرار المستشار القضائي، على المحكمة أن تقتنع إن هناك احتمالا معقولا للإدانة (סיכוי סביר להרשעה)، ولكنه لم يقتنع أن المادة التي في الكتاب فيها هذا الاحتمال المعقول للإدانة (ص 24 – 25).

جاء في تسويغات القاضي روبنشتاين أنه لا يمكن الإثبات أن ما جاء في الكتاب كان بقصد التحريض على العنصرية، وذلك للأسباب التالية:

1- إن ما جاء في الكتاب حول جواز قتل الأبرياء والأطفال من غير اليهود يتحدث عن حالة حرب. وحسب القاضي روبنشتاين لا يمكن أن نثبت من خلال الكتاب إذا كان مؤلفاه يعتقدان أن إسرائيل في حالة حرب أم في غير حالة حرب، ولذلك لا يمكن أن نقول إن الكتاب يقصد أن الفتوى سارية المفعول في أيامنا هذه.(ص 34).

2- حسب رأي القاضي روبنشتاين، من الصعب القول إن الفتوى المقتبسة من "المهرال"، والتي تتحدث عن جواز تنفيذ أفراد من الشعب اليهودي بأنفسهم، وليس عن طريق الدولة، أعمالًا انتقامية من الأطفال والعزل والأبرياء، هذه الفتوى وسردها في الكتاب، لا تكفي كدليل إثبات أن موقف مؤلفي الكتاب يؤيد تنفيذ أفراد الانتقام من الأطفال والعزل، ولذلك لا يمكن إثبات العامل النفسي المطلوب في البند الذي يعرّف المخالفة، وهو أن الهدف من النشر هو التحريض على العنصرية.

رأي الأقلية للقاضي جبران:

لقد خالف القاضي سليم جبران رأي القاضيين روبنشتاين وناؤور، حيث رأى أنه يجب إعادة الملف للمستشار القضائي وللنيابة لاستيفاء التحقيقات ولإعادة النظر في القرار بعد استيفاء التحقيق.

ومن خلال قراءة رأي القاضي جبران يتضح أنه يخالف القاضيين الآخرين بما يلي:

من يقرأ الكتاب يفهم أن سياق الكتاب يتحدث عن العرب بالذات من بين كل الشعوب غير اليهودية.

واضح من سياق الكتاب أنه يرى أن إسرائيل موجودة في حالة حرب، وهذا يعني أن الفتوى التي تجيز قتل الأطفال والأبرياء والعزل، سارية المفعول في أيامنا، وتعني بالذات الشعب الفلسطيني.

في نظر القاضي جبران من سياق النصوص المقتبسة في الكتاب، وخاصة فتوى "المهرال" المذكورة، فإنه من الواضح أن هناك احتمالًا كبيرًا في أن قصد المؤلفين هو سريان الفتوى على الأفراد اليهود، وإعطاءهم إجازة لتنفيذ أعمال انتقامية تشمل الأطفال والعزل بأنفسهم، وليس من خلال أجهزة الدولة.

ملاحظة أخيرة:

لقد أدين الشيخ رائد في ملف وادي الجوز بتهمة أخرى وهي التحريض على العنف، وذلك بسبب مقاطع أخرى في الدرس الذي ألقاه في وادي الجوز، وكانت الإدانة بأغلبية اثنين من قضاة المحكمة المركزية مقابل قاض واحد.

2016/01/21: "ميزان" تطالب بحذف تعليقات تحريضية على العرب نشرت في الموقع الاخباري "0404"

على أثر نشر تعليقات تحريضية على العرب نشرت في الموقع الاخباري "0404"، بعثت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة يوم 2016/1/21 برسالة عاجلة إلى القائمين على الموقع الإخباري "0404" تطالبهم فيها بإزالة وحذف تعليقات تحريضية نشرت في الموقع بخصوص ما جاء من نشر عن طلاب مسلمين يؤدون صلاتهم في الكلية الأكاديمية "عيمق يزراعيل".

وتوجهت مؤسسة ميزان في رسالتها العاجلة إلى المستشار القضائي للحكومة ومفوض الشرطة بطلب ضرورة الإسراع في حذف هذه التعليقات، كونها تحرض صراحة وعلانية ضد العرب وأيضًا تحمل إساءة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم وللدين الإسلامي وإساءات أخرى تحرض على العنصرية والإساءة لتعاليم الدين الإسلامي، وكذلك تعتبر تعبيرات مخالفة للقانون.

وقد أوضحت مؤسسة ميزان في رسالتها أن هذه التعليقات هدفها هو التحريض والتشجيع على العنف والعنصرية وزرع الكراهية والعداوة تجاه الآخرين، وذلك حسب قانون التحريض للعنصرية. حيث عقب أحدهم بالقول: "إذا ما زلنا نوفر العيش للعرب فتزيد التفجيرات ويقتل اليهود"، وعقب أخر انهم "يجب أن يصلوا في المرحاض"، وفي تعقيب أخر، هناك إساءة فضة لشخص الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقالت مؤسسة ميزان إنها ترى في هذه التصريحات مسًا خطيرًا بدين الإسلام ومشاعره. وإن ما كتب في التعليقات يندرج ضمن الاعتداء على الحريات الدينية والمساس الصارخ بالمشاعر الدينية.

وأضافت مؤسسة ميزان في رسالتها أنه "ليس هناك شك في أن ما كتب في التعليقات علنًا ومع العلم بأن الأشياء مكشوفة للجمهور العريض يشكل جريمة تشهير للجمهور وفقًا لقانون حظر التشهير في القسم 4، وجريمة الإضرار بالمشاعر الدينية وفقًا للمادة 173 من قانون العقوبات، وكذلك نشر التحريض على العنصرية لأنها تعبر عن مظاهر الإذلال والازدراء تجاه الجمهور أو أجزاء من السكان، كل ذلك بسبب اللون أو الانتماء إلى عرق أو الأصل القومي الإثني.

2016/2/8: ميزان تقدم شكوى ضد الوزيرة شاكيد على لقائها مع عائلة أحد المتهمين بقتل وحرق عائلة الدوابشة

بالنيابة عنها وعن عائلة الدوابشة، تقدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، بشكوى إلى رئيس الكنيست يوئيل إدلشتاين ولجنة الأخلاقيات لأعضاء الكنيست بخصوص السلوك غير اللائق وغير القانوني لوزيرة العدل، ايليت شاكيد التي التقت مع والدة إسرائيلي -أمريكي قاصر- متهم بقتل وحرق عائلة الدوابشة في قرية دوما قرب نابلس، ولم يتم الحديث بالإعلام الإسرائيلي حول لقاء شاكيد بوالدة المتهم.

وجاء في الشكوى أن وزيرة العدل، ايليت شاكيد، اجتمعت في كانون الأول/ ديسمبر 2015 مع والدة طفل إسرائيلي أمريكي كان محتجزًا في الحبس الانفرادي من قبل الشاباك وكان يجري استجوابه بشأن تورطه في قتل أفراد من عائلة الدوابشة في قرية دوما، وحضر الاجتماع محامي المتهم، عدي كيدار من منظمة "حونينو"، التي تتولى أساسًا قضايا الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم عنصرية ومتطرفة.

وجاء في رسالة ميزان: إن تصرفات وزيرة العدل تشكل تحريضًا وتشجيعًا على القتل وتخلق رغبة في تقليد أفعال الإرهابيين اليهود لتنفيذ عمليات إرهابية، ولا يمكن تصور أنه أُضرمت النيران في منزل أسرة بأكملها وهم نائمين، وقتل الأب والأم والطفل الرضيع، ومن ناحية أخرى، تلتقي وزيرة العدل بأسرة أحد المتهمين من أجل مواساتهم، وباهتمام غير مسبوق حتى يكرس أهمية كبيرة للتأكيد لرئيس الشاباك بعدم تجاوز الخطوط الحمراء أثناء التحقيق مع المتهمين من قبل الشاباك، في حين يتم استجواب مئات الأسرى الإداريين ومئات المعتقلين العرب على مدار الساعة تحت التعذيب والإذلال أثناء تجاوز كل الخطوط الحمراء، لكن وزيرة العدل لا تلتقي بهم. ولا تتحقق حتى بسبب منصبها- هل تم إجراء تحقيقاتهم بشكل قانوني .. هذا ممكن!!!!

واعتبرت مؤسسة ميزان وعائلة داوبشة الثاكلة أن هذا اللقاء يسبب ضررًا خطيرًا للجمهور العربي وكذلك للكنيست الإسرائيلي ودولة إسرائيل.

وعلى ضوء ما سبق، طالبت "ميزان" من رئيس الكنيست يوئيل إدلشتاين ممارسة الصلاحيات الممنوحة له وفقًا للقانون والأمر بفتح تحقيق في سلوك وزيرة العدل غير اللائق وغير القانوني.

2016/7/12: "ميزان" تطالب بإيقاف تعيين الراب "أيال كريم" كحاخام رئيس للجيش الإسرائيلي وتطالب بفتح ملف تحقيق ضده في أعقاب تفوهاته العنصرية وغير الأخلاقية

قدمت مؤسسة "ميزان" لحقوق الإنسان (الناصرة)، يوم 2016/7/12، شكوى عاجلة إلى المستشار القضائي للحكومة "أفيحاي مندلبت"، طالبت فيها بفتح ملف تحقيق في أقوال الحاخام "أيال كريم"، التي صدرت عنه من خلال إجابته لسؤال في الشريعة اليهودية، والتي سمح من خلالها عام 2012 لجنود الجيش الإسرائيلي باغتصاب النساء غير اليهوديات خلال الحرب.

وتأتي هذه الرسالة بعد أن قررت وزارة "الأمن" تعيين "أيال كريم" حاخامًا رئيسًا للجيش الإسرائيلي.

وجاء في رسالة "ميزان" التي وجهها المحامي عمر خمايسي "إن أقوال الحاخام، التي صدرت عنه من خلال إجابته على سؤال بشأن تصريح للجنود باغتصاب النساء أثناء الحرب حيث قال: من أجل الحفاظ على القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي، وعلى الروح المعنوية للجنود، لا بد من كسر حاجز التواضع والخجل، من خلال السماح بتناول الطعام غير الموافق للشريعة اليهودية (الكاشير)، وتفريغ نزعة الشر عن طريق

الاتصال الجنسي مع غير اليهودية رغمًا عنها، على الرغم من أنه شيء خطير جدًا حسب الشريعة اليهودية، ولكن من المسموح به في الحرب، وذلك من أجل التخفيف عن الصعوبات التي تواجه المقاتلين".

كما شدد خمايسي في رسالته على أن هذه التفوهات العنصرية وغير الإنسانية تستهدف العرب في هذه البلاد، من خلال وصفهم بالاختلاف عن الآخرين، وتميزهم عمن سواهم بالمفهوم السلبي، كما أن السماح للجنود بارتكاب عمليات اغتصاب للنساء غير اليهوديات هي بحد ذاتها مخالفة قانونية، ومن غير المعقول منحه منصبا كهذا، الأمر الذي يزيد الطين بلّة وينضح بالعنصرية ويغذي الكراهية للعرب المتفشية أصلًا في أوساط جنود الاحتلال، في الوقت الذي تتزايد فيه الاعتداءات من قبل الجيش ضد كل من هو عربي.

وختم خمايسي رسالته بالقول: "على ضوء ما ذكر أعلاه فإننا في مؤسسة "ميزان" نطالب المستشار القضائي للحكومة بفتح ملف تحقيق ضد الحاخام "أيال كريم" على تفوهاته والعمل على فصله من عمله".

وفي ذات السياق أرسل المحامي عمر خمايسي باسم مؤسسة "ميزان" برسالة أخرى إلى وزير "الأمن" أفيغدور ليبرمان طالبه فيها بالإيعاز إلى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بتجميد تعيين الحاخام لهذا المنصب، كما طالبه باتخاذ الإجراءات القانونية والتأديبية اللازمة ضد الحاخام، وفصله.

2016/07/24: بيتار"ميزان" تطالب بفتح ملف تحقيق ضد المحرضين على عائلة الدوابشة

قدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان– الناصرة، يوم 2016/7/24، شكوى عاجلة إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى القائد العام للشرطة، طالبت فيها بفتح ملف تحقيق في الدعوات والتفوهات العنصرية من قبل العديد من المواطنين اليهود ضد عائلة الدوابشة بشكل خاص وضد العرب بشكل عام وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي جاءت على أثر تسريح الطفل أحمد دوابشة من المستشفى بعد عام من العلاج المكثف.

وقد تضمنت هذه التصريحات ألفاظًا تحريضية غير مسبوقة مثل الدعوة الصريحة لحرق الطفل أحمد الدوابشة وإلحاقه بأهله الذين ماتوا حرقًا، وتضمنت تصريحات بالأسف الشديد لأن الطفل أحمد

الدوابشة لم يمت مع باقي أفراد عائلته، وتضمنت أيضًا تهجمات بذيئة ضد المرحومة ريهام الدوابشة والدة الطفل أحمد بألفاظ يندى لها الجبين ولا يمكن اقتباسها لشدة فظاظتها وبشاعتها.

وقد وجهت ميزان في الشكوى التي كتبها المحامي مصطفى محاميد اتهامًا مباشرًا للمستشار القضائي للحكومة وللقائد العام للشرطة، بأنهم يعطون الضوء الأخضر لهؤلاء العنصريين المحرضين، وذلك من خلال سكوتهم المستمر والطويل على تحريضات مشابهة كانت في السابق، وأن هذا السكوت يزيد من التحريض والتشجيع على العنف والعنصرية وزرع الكراهية والعداوة تجاه الآخرين، ومن خلال سياسة التمييز الصارخة والتعامل بمكيالين في قضايا التحريضات، حيث تمتنع السلطات المختصة من فتح ملفات تحقيق ضد المحرضين اليهود، في حين تسارع في الاعتقالات والتحقيقات وتقديم لوائح اتهام ضد أي عربي تعتبره محرضًا. وطالبت مؤسسة ميزان بفتح ملف تحقيق ضد كل المحرضين واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضدهم وتعهدت بمتابعة هذه القضية وملاحقة المحرضين وتقديمهم للعدالة.

2017/7/20: "ميزان" تطالب بإزالة مقطع فيديو يحتوي على تحريض عنصري ومس بالمشاعر الدينية

بعثت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، رسالة إلى إدارة موقع واللا العبري، طالبته بإزالة مقطع فيديو لامرأة تتبول على القرآن وتحرقه في فيديو احتجاجي مزعج يحتوي على إهانات للمشاعر الدينية وكلمات تحرض على العنصرية والعنصرية تم نشره في موقع "واللا نيوز" العبري في 20 فبراير/ شباط 2017.

ويظهر في مقطع فيديو أن امرأة مجهولة التقطت صورة مع العلم السلوفاكي من خلفها، وهي تمزق مصحف القرآن وتتبول عليه ثم تحرقه. وجرى توزيع هذا الفيديو على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، وهو دعوة مباشرة للعنف والتحريض على العنصرية ضد المسلمين، ويتجاوز حدود حرية التعبير أو النشر المسموح به ويشكل ضررًا خطيرًا لمشاعر المسلمين وقيمهم الدينية، فيما السماح بنشره على الموقع يعد ارتكاب جريمة وفقًا لقانون العقوبات، كما جاء في الرسالة.

وأضافت الرسالة أنه "مما لا شك فيه أن الفيديو الذي تم توزيعه علنا مع العلم بأن الأشياء تعرض للجمهور الواسع يشكل جريمة الإضرار بالمشاعر الدينية وفقا للمادة 173 من قانون العقوبات، كما أن

هناك نشر تحريض على العنصرية والعنف لأنها تعبر عن مظاهر الإذلال والازدراء تجاه الجمهور أو أجزاء من السكان، وكل ذلك بسبب اللون أو الانتماء إلى العرق أو الأصل القومي الإثني.

على ضوء ذلك، تأخذ مؤسسة ميزان بجدية أي تحريض يتم نشره في وسائل الإعلام، سواء في الخطب، المقالات، التعليقات، الفيديوهات... إلخ. وهدفها هو الحد من المناخ العنصري المتزايد في الآونة الأخيرة.

وعليه، طالبت مؤسسة ميزان برسالتها موقع "واللا نيوز" العبري بإزالة مقطع الفيديو من الموقع.

2022/04/28: في أعقاب شكوى قدمتها ميزان: إدانة مستوطنين شاركوا بـ "زفاف الكراهية" بالتحريض على العنف والإرهاب

في أعقاب شكوى قدمتها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في العام 2015 باسم عائلة الدوابشة، أدانت المحكمة المركزية في القدس، 7 مستوطنين بالتحريض على العنف والإرهاب والعنصرية، خلال مشاركتهم في حفل زفاف مستوطن، رفعوا فيه أسلحة وطعنوا بسكين صورة الطفل علي دوابشة، الذي استشهد مع والديه إثر إحراق مستوطنين إرهابيين بيت العائلة في قرية دوما في الضفة الغربية المحتلة في تموز/يوليو عام 2015.

من زفاف الكراهية

ومنذ اليوم الأول، تتابع مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، ملف جريمة إحراق عائلة دوابشة في قرية دوما قضاء نابلس، وما تزال إلى اليوم تمثلها في المحاكم الإسرائيلية.

وكانت مؤسسة ميزان بعثت برسالة خطية إلى القائد العام لشرطة إسرائيل في 2015/12/24، نيابة عن عائلة الطفل الشهيد علي دوابشة (باسم الجد حسين دوابشة والعم نصر دوابشة)، تطالبه فيها بفتح تحقيق جنائي حول نشر فيديو يظهر فيه مشاهد رهيبة في حفل زفاف مستوطنين في القدس.

وظهر في شريط مصور مستوطنون من التنظيم الإرهابي "شبيبة التلال" وهم يرقصون ببنادق ومسدسات وزجاجات حارقة وسكاكين ويطعنون الشهيد الرضيع علي الدوابشة، الذي استشهد مع والديه بالاعتداء الإرهابي، كما أنه يظهر في مقاطع من الشريط المصور، أن المشاركين في الزفاف أولاد قاصرين وتم توثيقهم وهم يحملون السلاح وبعضهم يمشطونه أيضًا. وكان من بين المشاركين عضو المتطرف "ايتمار بن غفير".

وجاء في رسالة ميزان: حسب تقارير إعلامية، قد علمنا أن الشرطة فتحت تحقيقًا في جرائم التحريض على العنف والإرهاب على صلة بالفيديو. ونطالب باطلاعنا على نتائج التحقيق، بما في ذلك أي قرار بشأن تقديم لائحة اتهام، حتى يتمكن موكلونا (عائلة الدوابشة) من ممارسة حقوقهم، سواء على المستوى المدني أو فيما يتعلق بتنفيذ الحكم ومتابعة عقاب المحرضين عليهم.

وأشارت لائحة الاتهام التي وصفت بـ "الخطيرة والمؤسفة"، أنه على أنغام موسيقى الأغاني التحريضية التي ألهبت الحضور، قام المتهمون برفع صورة الطفل الرضيع علي دوابشة، غير أن المحكمة برأت ساحة المغني في حفل الزفاف، لأنه بحسبها "لم يكن على علم بالفعل ولم يكن ينوي المشاركة".

وذكرت لائحة الاتهام أيضًا أن أحد المدانين السبعة هو "عريس الحفل" ياكير أشفيل، كان محمولًا على الأكتاف ويلوح ببندقية وبصورة لعائلة دوابشة ويرقص بحماس وآخرون من حوله يرقصون ويحملون أسلحة، وهذا ما يظهر في شريط مصور لحفل الزفاف.

وكانت محكمة الصلح للأحداث في القدس قد برأت أربعة قاصرين بين المشاركين في "زفاف الكراهية"، من تهمة التحريض على العنف والإرهاب. واستأنفت النيابة العامة على هذا القرار، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وأدانت المحكمة قاصرًا خامسًا بإلحاق أضرار بممتلكات بشكل متعمد. ولأن محاكمته ما زالت جارية، فإن النيابة لم تستأنف على قرار تبرئته من تهم التحريض على العنف والإرهاب.

28/04/2022: ميزان وعدالة تطالبان بفتح تحقيق جنائي ضد عضو الكنيست بن غفير الذي دعا لاغتيال الشيخ رائد صلاح

طالب مركز عدالة الحقوقي ومؤسسة ميزان لحقوق الانسان المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية بفتح تحقيق جنائي ضد عضو الكنيست المتطرف "إيتمار بن غفير" على تصريحاته التي تشير بوضوح إلى التحريض على العنف والدعوة لاستهداف الشيخ رائد صلاح وتصفيته جسديًا.

وجاء في رسالة ميزان وعدالة للمستشار القضائي للحكومة: في أعقاب العملية التي وقعت في الخضيرة في 2022/3/27، شارك عضو الكنيست "إيتمار بن غفير" بمظاهرة خرجت في المدينة آنذاك، حيث دعا بن غفير خلالها إلى اغتيال الشيخ رائد صلاح عضو لجنة المتابعة العليا ورئيس لجنة "إفشاء السلام" المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في البلاد.

وتابعت الرسالة: لا يوجد أدنى شك أن ما ورد من تصريحات بشكل علني وأمام كاميرات وسائل الإعلام يشكل تحريضًا على العنف وانتهاكًا وفقا لقانون العقوبات لعام 1971، لأن تصريح عضو الكنيست بن غفير يشكل دعوة صريحة إلى العنف، الأمر الذي قد يؤدي إلى الضرر ويعرض حياة الشيخ رائد صلاح للخطر.

وأشارت الرسالة إلى أن سلوك سلطات تطبيق القانون في القضاء على التحريض ضد المجتمع العربي في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في الإنترنت، اتسم بالتقاعس وهذا يثير المخاوف بشأن التطبيق الانتقائي للقانون في هذا الشأن. ويمكن أن يؤدي هذا التقاعس إلى مزيد من التحريض والتطرف وحتى إلحاق ضرر حقيقي بحياة الإنسان، كما رأينا في هبة الكرامة في أيار/مايو 2021 حيث أدى التحريض والدعوات الصريحة للعنف إلى عنف منظم تسبب بإلحاق الأذى بحياة الإنسان.